

صيغة عقد إتفاق

مشروع إنشاء جدران دعم على طريق بطرماز بيت حاويك / المنية الضنية

فيما بين

فريق أول

الدولة اللبنانية
الهيئة العليا للإغاثة
ممثلة بدولة رئيس مجلس الوزراء - رئيس الهيئة العليا للإغاثة

فريق ثاني

هاتف:

المتعهد: شركة
الممثلة بالسيد:

العنوان

استناداً إلى قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم ٢٠٢٥/٦٨ تاريخ ٢٠٢٥/١٠/٠١، ونظراً للحاجة الملحة في تنفيذ اشغال إنشاء جدران دعم على طريق بطرماز بيت حاويك / المنية الضنية استناداً إلى قانون الشراء العام ونتيجة طلب عروض الاسعار التي اجرته الهيئة العليا للإغاثة بتاريخ ٢٠٢٥/٠٠/٠٠

وحيث أنه رضى الالتزام على المتعهد شركة وهو مؤهل للقيام بمثل هذه الأعمال وقبل بتنفيذ الأشغال المذكورة، لذلك تم الاتفاق بين الفريقين على ما يلي:

المادة الأولى:

تعتبر مقدمة هذا العقد جزءاً لا يتجزأ منه.

المادة الثانية: غاية الالتزام

إن الغاية من هذا الالتزام هي إنشاء جدران دعم على طريق بطرماز بيت حاويك / المنية الضنية

المادة الثالثة: نوع الأشغال

إن الأشغال الواجب تنفيذها تتألف من:

- (١) أعمال ترابية ،
- (٢) أعمال باطون مسلح
- (٣) أعمال باطون ودبش
- (٤) تعبيد وتزفيت

المادة الرابعة: وثائق الالتزام

إن الوثائق المرفقة بهذا العقد والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه هي كالتالي:

١) جدول الكميات

٢) ملحق دفتر الشروط.

٣) دفتر شروط خاص

٤) المواصفات

٥) صيغة عقد اتفاق

٦) دراسة التأهيل.

٧) المخططات

المادة الخامسة: قيمة العقد

يتعهد الفريق الثاني بتنفيذ الأشغال الموكولة إليه بسعر إجمالي (ل.ل) فقط ليرة لبنانية يضاف إليها الضريبة على القيمة المضافة (١١٪) ليرة لبنانية لا غير.

المادة السادسة: دفع المستحقات

يتم دفع قيمة الكشوفات الشهرية الصافية إلى الملزوم باليارة اللبنانية بما فيه الضريبة على القيمة المضافة. تنظم الادارة تلك الكشوفات المؤقتة أو من يمثلها بناءً على طلب الملزوم بعد تقديمها لكافة كيول الأعمال المنفذة المقبولة إلى الادارة لتدقيقها وفقاً لما جاء في المواصفات ووثائق الالتزام .

تحسب القيمة الصافية للكشوفات الشهرية المؤقتة بعد تطبيق التوقيفات العشرية على قيمة الأعمال المنفذة بموجب شهادات الدفع الصادرة عن الاستشاري وتدفع هذه التوقيفات إلى الملزوم بعد الاستلام المؤقت للأشغال.

ينظم كشف نهائي بقياس الأعمال المنفذة على الواقع وفقاً لأسعار العقد بعد الاستلام المؤقت للأشغال. إن جميع الأشغال تتم بمراقبة وإشراف استشاري الهيئة العليا للإغاثة عليها وأن أية أعمال تتم بدون إشراف استشاري الهيئة لا يمكن قبولها أو تنظيم الكشوفات المالية بشأنها.

معادلات فروقات الأسعار المنصوص عنها في دفتر الشروط والأحكام العامة لدى وزارة الأشغال والنقل غير مطبقة.

يتعهد الفريق الثاني بإنجاز الأعمال ضمن المهلة وبعد المطالبة بأية فروقات ناتجة عن تغيير سعر صرف الدولار مقابل الليرة اللبنانية.

المادة السابعة: زيادة أو انقصان أشغال

يحق للادارة زيادة أو انقصان أشغال مشابهة لبند جدول الكميات بدون تعديل الأسعار وبدون أي مطالبة بالتعويض من الملزوم ضمن نسبة ١٥٪ من قيمة الأعمال.

المادة الثامنة: مدة العقد

تنفذ الأشغال خلال شهرين من تاريخ إعطاء الملزوم أمر المباشرة بالعمل وفي حال التأخر في تنفيذ الأعمال يتحمل الملزوم جزاء قدره / ٢٥,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية عن كل يوم تأخير بعد التاريخ المحدد لاستكمال الأعمال وفي حال تجاوزت جزاءات التأخير تطبق بحقه أحكام المادة ٣٣ من قانون الشراء العام.

إذا كان التأخير ناتجاً عن ظروف قاهرة خارجة عن إرادته، عليه أن يخطر الاستشاري بالأمر فور حدوثه قبل انتهاء مدة التنفيذ، يقوم الاستشاري بتقدير طلب الملزوم وتقديم تقرير إلى الادارة يبدي فيه رأيه حول ظروف التأخير وتأثيره على التاريخ المحدد لتسليم الأعمال.

تقوم الادارة باتخاذ القرار المناسب بخصوص التأخير استناداً إلى رأي الاستشاري. إن المدة الفاصلة بين تاريخ إنهاء الأشغال وتاريخ اجتماع لجنة الاستلام لإجراء المعاينة المطلوبة والثبت من مطابقتها للشروط المفروضة هي خارج مهلة التنفيذ وعفاة من غرامة التأخير.

المادة التاسعة: تسليم الموقع وأمر المباشرة

إن مهلة التنفيذ تبدأ من تاريخ إعطاء الإدارة أو من تفويضه إشعاراً بال المباشرة إلى الملزوم بموجب محضر تسليم موقع العمل وأمر مباشرة بالأعمال.

المادة العاشرة: كتاب ضمان حسن التنفيذ

يتعهد الملزوم بحسن تنفيذ الأعمال ولهذه الغاية يقدم خلال مهلة سبعة أيام من تاريخ تبليغه تصديق الالتزام كتاب ضمان مصري صادر عن أحد المصارف وفقاً للنموذج المرفق بالعميم رقم ٩٦/٢٥ تاريخ ١٢/١٢/١٩٩٦ الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء بقيمة ١٠٪ (عشرة بالمائة) من قيمة العقد، يعاد كتاب الضمان إلى الملزوم بعد الاستلام النهائي للأشغال. وفي حال التخلف عن تقديم ضمان حسن التنفيذ يصدر ضمان العرض. أو عبر ايداع نقدي يدفع إلى صندوق خزينة الدولة.

المادة الحادية عشر: التأمين

قبل بدء تنفيذ الأشغال، وفي مدة أقصاها ثلاثة أيام من أمر المباشرة، على الملزوم أن يقدم إلى الادارة التأمينات (All Risk Policy) من شركات تأمين موافق عليها وصالحة لكافل مدة التنفيذ وتشمل التغطية ضد جميع الخسائر والمطالبات للإصابات أو الأضرار التي قد تحصل للغير بسببه وكذلك التي تصيب عماله والأعمال الدائمة والمؤقتة، معدات الورشة والمواد أياً كانت، أثناء تنفيذ الاعمال متحملًا بشكل كامل أية مسؤولية عن هكذا أضرار أو خسائر أو مطالبات وبدون أدنى مسؤولية على الادارة.

المادة الثانية عشر: الاقتطاع من الضمان

إذا ترتب على الملزوم في سياق التنفيذ مبلغ ما، تطبيقاً لأحكام وشروط العقد، يقطع هذا المبلغ من ضمان حسن التنفيذ ويتوارد على الملزوم إكمال المبلغ ضمن مدة معينة، وفقاً لطلب سلطة التعاقد (المادة ٣٩ من قانون الشراء العام) فإذا لم يسدد الملزوم المبلغ يعتبرناكلاً وفقاً لأحكام البند "أولاً" من المادة 33 من قانون الشراء العام.

المادة الثالثة عشر: دفع الطوابع والرسوم

ان كافة الطوابع والرسوم التي تتوجب وفقاً للأنظمة والقوانين المرعية الإجراء الناتجة عن هذا الإلتزام هي على عاتق الملزام بما فيها قيمة الضريبة على القيمة المضافة. ويسدّد رسم الطابع المالي البالغ ٤/٤ بالألف خلال خمسة أيام عمل من تاريخ إبلاغ الملزام تصديق الصفقة، و٤/٤ بالألف عند تسديد قيمة العقد.

المادة الرابعة عشر: برنامج زمني

على المتعهد تقديم برنامج زمني (Primavera) خلال ٣ أيام من تاريخ اعطائه امر مباشرة بالتنفيذ.

المادة الخامسة عشر: تقدم الأعمال

على الملزام بذل الجهد الكافي لإنهاء الأعمال في موعدها ووفق البرنامج الزمني الذي يقدمه والمعتمد من الادارة، في حال التقصير في إنجاز الأعمال لأية أسباب تعود إلى الملزام، يمكن للادارة أن تقوم بإخباره إلى ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة من قبله لتقدير التقصير والتصحيح بوسائله الخاصة وعلى نفقته وبشكل يرضي الادارة، وفي حال نكول الملزام وعدم الاستجابة خلال (١٥) يوماً من تاريخ هذا الإخطار يحق للادارة فسخ العقد ومصادرة الضمانات وتنفيذ المتبقي من الأعمال بالطريقة التي يختارها الفريق الاول وذلك على حساب الملزام ومن أية مستحقات أخرى له لدى الادارة بدون أية حق له في الاعتراض أو المطالبة بالتعويض عن هذا إجراء. وتطبق في هذا الشأن احكام المادة ٣٣ من قانون الشراء العام

المادة السادسة عشر: الاستلام المؤقت للأشغال

يجري استلام الأشغال استلاماً مؤقتاً من قبل لجنة يألفها الفريق الأول بعد انجاز الأشغال وتقديم طلب بذلك من الفريق الثاني.

المادة السابعة عشر: الاستلام النهائي للأشغال

بعد مرور سنة من تاريخ الاستلام المؤقت ويكون الملزام قد أنهى جميع الأعمال والملاحظات على النحو الذي يرضيه الاستشاري، يجري استلام الأشغال استلاماً نهائياً من قبل لجنة تألفها الادارة وبموجب طلب يقدم به الملزام إلى الادارة، يعاد كتاب الضمان بعد صدور شهادة الاستلام النهائي للأشغال.

المادة الثامنة عشر: التنازل عن العقد

لا يحق للملزام أن يتنازل لغيره عن العقد أو عن جزء منه ولا أن يتعاقد من الباطن لتنفيذ جميع الأعمال محل العقد أو جزء منها دون الحصول على موافقة خطية من الادارة، على أن هذه الموافقة لا تعفي الملزام من التزاماته بموجب شروط العقد. وتطبق في هذا الشأن احكام المادة ٣٠ من قانون الشراء العام.

المادة التاسعة عشر: السرية المصرفية

يوافق الملتم على رفع السرية المصرفية عند اي طلب من جهة رسمية عن الحساب المصرفى الذى تودع فيه او تنقل اليه الاموال التي يتقاضاها من الادارة نتيجة هذا الالتزام وملحقاته وذلك تطبيقاً للمادة الخامسة من قانون السرية المصرفية .

المادة العشرون: سريان الاتفاقية

يسري مفعول هذه الاتفاقية بعد توقيعها من الفريقين وفور إبلاغ الفريق الثاني أمر المباشرة بالعمل وتسليميه موضع الأشغال.

المادة الواحد والعشرون: تسجيل الشركة

على الفريق الثاني تقديم صورة عن شهادة تسجيل الشركة لدى وزارة المالية وتقديم براءة ذمة من الضمان الاجتماعي.

المادة الثانية والعشرون: تسوية الخلاف

إن أي خلاف ينشأ بين الفريق الثاني والفريق الأول من جراء هذا التلزيم يتم تسويته ودياً، وفي حال عدم التوصل إلى حل هذا الخلاف فيتم حله استناداً لأحكام القانون العام أمام المحاكم اللبنانية.

فريق أول

المسؤول المالي
للهيئة العليا للإغاثة

فريق ثانى

رئيس الهيئة العليا للإغاثة

نوفاف سلام